

وما صنعه أفتد وانسب لان الواقع ان رويس الغنم بيعها
 مفردة عن ابدانها اكثر من بيع رويس البقر عن ابدانها فلهذا قدم
 الشئ المحلى الغنم على البقر والبقر على الابل لذلك كما اورد شيخنا
 العلامة الزياتي في درسه عن بعض مشايخه **قوله** فيبحث لخلق
 الابل رويسا في هذه المسألة لا يبحث الابل لثلاث لانها اقل الجمع
 بخلاف الرويس فانها الجنس فيبحث بواحدة لا ببعضها نظر
 للجنس ونظر هذه المسألة ما لو خلق بالطلاق انه لا يزوج نسأ
 والنساء فهو الجمع فيهما فلا يبحث الابل لثلاث لان العصبة
 متحققة وقد شككت في رويها بالجنس فلا يزول الابيضق وباتي
 هذا التفصيل في الرويس فان خلق بالله تعالى فرق بين الجمع وال
 لجنس وان خلق بالطلاق فلا يبحث الابل لثلاث فيهما حينئذ
قوله مطلقا اي سواء كان من بذر تباع فيه مفردة عن ابدانها
 ام لا **تممة** قال الفقهاء سمعت الشيخ ابا زيد يقول لا ادري ماذا
 بيني الشافعي عليه مسایل الايمان ان اتبع اللفظ من خلق
 لا يخل الرويس ينبغي ان يبحث بكل راس وان اتبع العرف فا
 هل القرى لا يعبرون الخيام بيوتا ولم يفرق بين القرى والبلد
 وقال الرافعي والعرف انه يتبع اللفظ تارة وذلك عند ظهوره و
 ثموله وهو الاصل وتارة يتبع العرف اذا اشتهر واطردم الاصل
 عقب الايمان به كفاية يمين او التحدير
 بينهما وبين ما التزم به ولان كل يعقد لتأكيد الملتزم **قوله**
 التزم قربة فلا يلزم بالنية وحدها وان تأكد في حقه ايضا
 ما نواه قال ابن الرفعة والظاهر انه قربة في نذر المترددون
 غيره وهذه هو المعتمد وان كانه ثلاثة نذر بشرطه التكليف

والاختيار

والاختيار ونفوذ التصرف فيما يندرج فيصح النذر من السكران
 لصحة تصرفه فلا يصح النذر من كاف لعدم اهلية للقربة ولا
 لتزامها وانما صح وقفه وعتقه وصدقته ووصيته من حيث
 انها عقود مالية لا قربة ولا من المكرة كالعتق وغيره ولا من
 لا ينفذ تصرفه فيما يندرج في رويسه او فلس في القرب العاليه
 المعينة وصبي ومجنون وصيغة وشروط وفيها لفظ يستلزم
 بالتزام كيفية العقود ويكفي في صراحتهما نذرت لكذا وان
 لم يقبل الله تعالى ثم رضى وفي معناه ما مر في الضمان كدنه علي
 علي كذا او علي كذا العتق وصوم وصلاة ومنزور وشروط فيه
 كونه قربة لم تنعین كما اشار اليه بقوله انما يصح النذر **قوله**
 ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصيه وتسميته المعصية نذرا
 من باب المشاطلة على حد قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم
 ما في نفسك وحقيقة المشاطلة ذكر الشئ بلفظ غير وقوعه
 في صحة **قوله** انما يصح النذر في قربة لم تنعین سواء كانت القربة
 عبادة مقصودة بان وضعت للتقرب بها وعرف من الشارع
 الاهتمام بتكليف الخلق بايقاعها عبادة كصلاة وصرفه ونحو
 وصوم واعتكاف واعتاق وفرض كفاية وان لم يحتج في ادائه
 الي بذل مال او مشقة كصلاة الجنابة ام لا بان لم يكن كذلك
 وانما هي اعمال واخلاق مستحسنة رغب الشارع فيها العظم
 فايدتها او قد يتبع بها اوجه الله تعالى فيثاب عليها كعبادة
 المريض وتطبيب الكعبة وكسوتها وتسميت العاطس و
 زيادة القادوم وافشاء السلام على المسلمين وتشجيع الجنائز
قوله او مباح القيام وتعود نسوا انذر فعله ام تركه وفنس